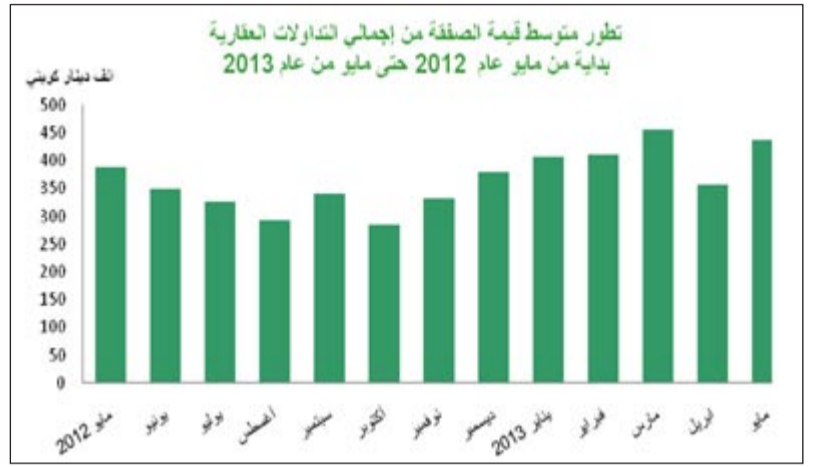
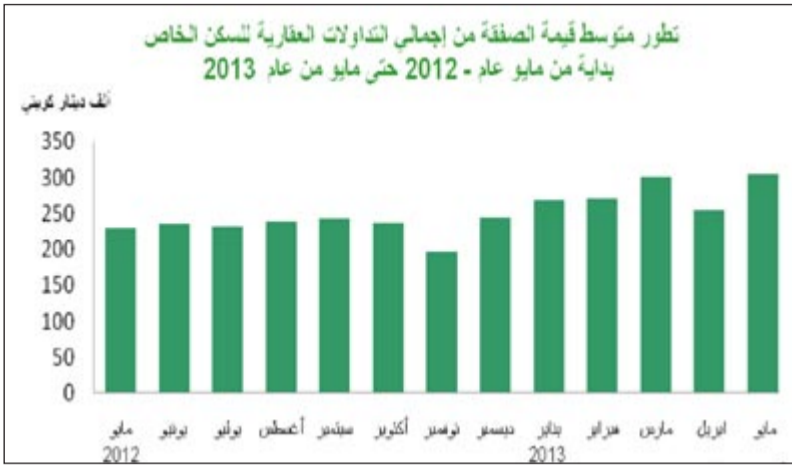


«الأحمدي» استحوذت على أعلى حصة من التداولات بعد صفقات متداولة بلغت 350 صفقة بنسبة استحواذ بلغت 48٪.

«بيتك»: 317,6 مليون دينار قيمة التداولات العقارية خلال مايو الماضي



دينار، بينما بلغت تداولات الوكالات نحو 19 مليون دينار، محققة ارتفاعا بنحو 5 ملايين دينار وبنسبة 20٪ عن قيمة التداولات العقارية التجارية في شهر مايو الماضي. وارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة من التداولات العقارية التجارية في شهر مايو 2013 مقارنة بسلسلة انخفاض كان آخرها في أبريل، حيث بلغ متوسط قيمة الصفقة في شهر مايو نحو 4,4 ملايين دينار مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 555 ألف دينار في أبريل. وذكر التقرير أن عدد التداولات العقارية التجارية انخفض في شهر مايو 2013 مقارنة بارتفاع غير مسبوق جاء في شهر أبريل حيث سجلت 8 صفقات في شهر مايو (سجلت جميعها بالعقود حيث شهدت محافظة حولي تسجيل 3 صفقات وشهدت العاصمة مسجل صفقتين ومحافظة الفروانية صفقتين) مقارنة بالنشاط المسجل على العسارات التجارية في أبريل 2013 بمعدل صفقات بلغ 48 صفقة (سجلت تداولات العقود واحدة في كل من محافظة حولي على 3 صفقات وصفقة واحدة في كل من محافظة العاصمة والجهراء، وسجلت تداولات العقود 48 صفقة منها 47 صفقة في العقود الأحدي وصفقة واحدة في محافظة العاصمة).

ولفت التقرير إلى أنه مازالت التداولات على هذا النوع من العقارات تشهد نشاطا خلال مايو بينما انخفضت قيمتها حيث شهدت شهرها فبراير، بنحو 2,5 مليون دينار لتسجل خلال شهر مايو لتسجل نحو 35 مليون دينار (جاءت كلها من تداولات العقود) مقارنة بـ 117 مليون دينار في أبريل، وتحسنت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية بالوكالات بنحو 295 ألف دينار بنسبة

ارتفاع بلغت نحو 20٪ حيث وصلت قيمة تداولات الوكالات الاستثمارية إلى نحو 1,8 مليون دينار في مايو 2013 مقارنة بما قيمته حوالي 1,5 مليون دينار في الشهر السابق. وبين التقرير أنه قد انخفض متوسط قيمة الصفقة الواحدة للعقارات الاستثمارية بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض قيمة التداولات الاستثمارية وانخفاض عدد الصفقات على تداولات هذا النوع من العقارات ليسجل نحو 596 ألف دينار في شهر مايو مقارنة بمتوسط قدره حوالي 646 ألف دينار في الشهر الماضي أبريل. وفيما يتعلق بعدد التداولات العقارية الاستثمارية، أفاد التقرير بأنها سجلت 176 صفقة في مايو (174 صفقة عقود وصفقتين وكالات) منخفضة عن التداولات التي سجلت في شهر أبريل والبالغة 183 صفقة (182 صفقة عقود وصفقة واحدة بالوكالات) بانخفاض قدره 7 بالمائة وبنحو 4٪. وقال التقرير إن محافظة الأحدي استحوذت على أكبر حصة من عدد صفقات العقارات الاستثمارية، حيث سجلت 93 صفقة وبحصة قدرها 5٪ من عدد التداولات الاستثمارية في مايو 2013 بمعدل صفقات بلغ 107 صفقات بحصة بلغت 58٪ من إجمالي عدد الصفقات المتداولة على العقارات الاستثمارية في أبريل 2013، تلتها محافظة حولي حيث سجلت 54 صفقة وبحصة قدرها 31٪ مقارنة بعدد صفقات بلغ 38 صفقة بحصة بلغت 21٪ من صفقات العقارات الاستثمارية المسجلة في أبريل. وجاء في التقرير أن التداولات العقارية التجارية استمرت في التحسن، حيث ارتفعت قيمتها خلال شهر مايو لتسجل نحو 35 مليون دينار (جاءت كلها من تداولات العقود) مقارنة بـ 117 مليون دينار في أبريل، وتحسنت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية بالوكالات بنحو 295 ألف دينار بنسبة

ان التداولات العقارية للسكن الخاص سجلت 533 صفقة (منها 483 صفقة عقود و 50 صفقة وكالات) مقارنة بعدد 629 صفقة (منها 592 صفقة عقود و 37 صفقة وكالات) في شهر أبريل الماضي محققة انخفاضا قدره 96 صفقة ونسبة انخفاض 15٪. وأشار التقرير إلى أن محافظة الأحدي تصدرت عدد التداولات على عقارات السكن الخاص بعد صفقات بلغ 148,3 مليون دينار للعقود، ونحو 13,3 مليون دينار (شكلت التداولات على عقارات السكن الخاص بعد صفقات بلغ 148,3 مليون دينار للعقود، ونحو 1,1 مليون دينار عن قيمة التداولات في شهر أبريل 2013 والبالغة حوالي 160,5 مليون دينار (شكلت العقود نحو 152 مليون دينار وشكلت الوكالات حوالي 8,4 ملايين دينار). وأرجع التقرير الارتفاع الطفيف في قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص إلى ما حققته قيمة تداولات وكالات السكن الخاص من ارتفاع بنحو 58٪ لتسجل نحو 13,3 مليون دينار مرتفعة بمقدار 4,9 ملايين دينار عن تداولات الوكالات للسكن الخاص في أبريل والبالغة نحو 8 ملايين دينار، بينما انخفضت قيمة تداولات العقود بنحو 3,7 ملايين دينار وبنسبة انخفاض قدرها 2,5٪ عن تداولات العقود في شهر أبريل الماضي، حيث سجلت حوالي 148,3 مليون دينار في شهر مايو مقارنة بما حققته من تداولات بلغت قيمتها نحو 152 مليون دينار في أبريل 2013. وبالارتفاع الطفيف في قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص ونتيجة لانخفاض عدد الصفقات المسجلة على هذا النوع من العقارات في شهر مايو ارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة لعقار السكن الخاص بشكل ملحوظ ليسجل نحو 303 آلاف دينار في شهر مايو 2013 محققا أعلى قيمة منذ يناير 2012 مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 255 ألف دينار في شهر أبريل 2013. أما فيما يتعلق بعدد التداولات، فقد ذكر التقرير

2013 بلغت 22 صفقة وبحصة قدرها 3٪ من إجمالي عدد الصفقات المتداولة. وأوضح التقرير أن قيمة التداولات تحسنتا طفيفا خلال شهر مايو 2013 لتحقق نحو 161,6 مليون دينار (حوالي 148,3 مليون دينار للعقود، ونحو 13,3 مليون دينار للعقود، ونحو 1,1 مليون دينار عن قيمة التداولات في شهر أبريل 2013 والبالغة حوالي 160,5 مليون دينار (شكلت العقود نحو 152 مليون دينار وشكلت الوكالات حوالي 8,4 ملايين دينار). وأرجع التقرير الارتفاع الطفيف في قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص إلى ما حققته قيمة تداولات وكالات السكن الخاص من ارتفاع بنحو 58٪ لتسجل نحو 13,3 مليون دينار مرتفعة بمقدار 4,9 ملايين دينار عن تداولات الوكالات للسكن الخاص في أبريل والبالغة نحو 8 ملايين دينار، بينما انخفضت قيمة تداولات العقود بنحو 3,7 ملايين دينار وبنسبة انخفاض قدرها 2,5٪ عن تداولات العقود في شهر أبريل الماضي، حيث سجلت حوالي 148,3 مليون دينار في شهر مايو مقارنة بما حققته من تداولات بلغت قيمتها نحو 152 مليون دينار في أبريل 2013. وبالارتفاع الطفيف في قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص ونتيجة لانخفاض عدد الصفقات المسجلة على هذا النوع من العقارات في شهر مايو ارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة لعقار السكن الخاص بشكل ملحوظ ليسجل نحو 303 آلاف دينار في شهر مايو 2013 محققا أعلى قيمة منذ يناير 2012 مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 255 ألف دينار في شهر أبريل 2013. أما فيما يتعلق بعدد التداولات، فقد ذكر التقرير

357 ألف دينار في شهر أبريل الماضي. وبلغ إجمالي عدد الصفقات المتداولة نحو 725 صفقة خلال شهر مايو (673 صفقة عقود، و 52 صفقة وكالات) بانخفاض وصل إلى 142 صفقة وبنسبة انخفاض بلغت 16,4٪ عن عدد الصفقات العقارية الإجمالية في أبريل البالغ عددها 867 صفقة (781 صفقة عقود، و 86 صفقة وكالات). ولفت التقرير إلى أن محافظة الأحدي استحوذت على أعلى حصة من التداولات، حيث بلغ عدد الصفقات المتداولة 350 صفقة بنسبة استحواذ بلغت 48٪ منخفضة عن عدد الصفقات التي سجلت في شهر أبريل والتي بلغت 490 صفقة وبحصة وصلت إلى 57٪ من إجمالي عدد التداولات العقارية في أبريل. وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثانية بعد صفقات بلغ 141 صفقة وبحصة قدرها 19٪ مقارنة بعدد صفقات قدره 130 صفقة وبحصة وصلت إلى 15٪ في أبريل 2013، تلتها محافظة مبرك الكبير بعد صفقات وصل إلى 90 صفقة وبنحو 12٪ في مايو مقارنة بعدد صفقات بلغ 128 صفقة بحصة قدرها 15٪ من إجمالي عدد الصفقات المتداولة في أبريل 2013. وحافظت محافظة الفروانية على المرتبة الرابعة بعد صفقات بلغ 57 صفقة بنحو 8٪ مقارنة بعدد صفقات بلغ 49 صفقة وبحصة 6٪ من إجمالي الصفقات في أبريل 2013، بينما جاءت محافظة العاصمة في المرتبة الخامسة بعد تداولات بلغ 53 صفقة وبحصة 7٪، مقارنة بعدد صفقات قدره 47 صفقة بحصة 5٪ من إجمالي عدد تداولات الشهر الماضي. وحققست محافظة الجهراء المرتبة السادسة بعدد 34 صفقة وبحصة 5٪ من إجمالي عدد الصفقات في مايو مقارنة بما حققته من صفقات في أبريل

والوكالات، أشار التقرير إلى ارتفاع قيمة إجمالي التداولات العقارية وفقا للمقدود بقيمة قدرها نحو 21,7 مليون دينار ونسبتها 7,7٪ عن إجمالي قيمة تداولات العقود في الشهر الماضي، حيث حققت في شهر مايو حوالي 302 مليون دينار مقارنة بنحو 281 مليون دينار في شهر أبريل، بينما انخفضت التداولات العقارية بالوكالات إلى ما يقرب من النصف بما يفوق نسبة 47٪ بحوالي 13,7 مليون دينار لتسجل حوالي 15 مليون دينار في شهر مايو 2013 مقارنة بقيمتها المسجلة في أبريل من عام 2013 البالغة نحو 29 مليون دينار. وتضمنت قيمة التداولات العقارية الإجمالية لشهر أبريل ما نسبته 51٪ للسكن الخاص مساهمة باقل من حصتها في شهر أبريل والبالغة 52٪، بينما انخفضت العقارات الاستثمارية في المرتبة الثانية، حيث حققت حصة قدرها 33٪ مقارنة بنحو 38٪ من قيمة إجمالي التداولات في شهر أبريل، ونشطت التداولات العقارية التجارية لتساهم بنحو 11٪ من إجمالي قيمة التداولات في مايو مقارنة بحصتها من قيمة إجمالي تداولات الشهر الماضي والبالغة 9,5٪، بينما شهد التداولات العقارات الحرفية والمخازن نحو 1٪ مقارنة بنحو 1٪ من قيمة إجمالي التداولات في شهر أبريل 2013، وللمرة الأولى في عام 2013 شهد شهر مايو نشاط عقارات الشريط الساحلي، حيث ساهم بنحو 4٪ من قيمة إجمالي التداولات العقارية.

وكان انخفاض عدد إجمالي التداولات العقارية برغم ارتفاع إجمالي قيمة التداولات العقارية قد أدى إلى ارتفاع مؤشر متوسط قيمة إجمالي الصفقة العقارية ليرتفع بنسبة 22٪ مقارنة بالشهر الماضي حيث سجلت نحو 438 ألف دينار في مايو 2013 مقارنة بحوالي

تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن حركة التداولات العقارية الإجمالية خلال شهر مايو الماضي ان قيمة التداولات العقارية الإجمالية حققت تحسنا خلال مايو 2013 مقارنة بقيمة تداولات شهر أبريل من عام 2013، حيث بلغ عدد أيام التداول 21 يوما في مايو مقابل 22 يوما في أبريل 2013 مقابل 23 يوم عمل في مايو 2012. وأدى هذا إلى التحسن في قيمة إجمالي التداولات العقارية بنحو 8 ملايين دينار وبنسبة 2,6٪ مقارنة بقيمتها في أبريل 2013، بينما ارتفعت قيمة تصل إلى نحو 79,6 مليون دينار وبنسبة 33,5٪ على أساس سنوي مقارنة بتداولات مايو 2012، لتسجل حوالي 317,6 مليون دينار في مايو 2013 مقارنة بـ 310 ملايين دينار، محصلة لارتفاع قيمة التداول العقاري للسكن الخاص في شهر مايو عن شهر أبريل 2013 باقل من 1٪، بينما انخفضت التداولات العقارية الاستثمارية بنسبة وصلت إلى 11٪. ويغطي هذا التقرير حركة التداولات العقارية الشهرية، ويتضمن تحليلا لها على مستوى التداولات بانواعها السكن الخاص، والاستثماري والتجاري والمخازن والمبيعات العقارية الإجمالية، وذلك بهدف رصد تلك الحركة ومتابعة التغيرات الدورية في سوق العقار المحلي. وأضاف التقرير أن التداولات التجارية سجلت نموا اقتربت نسبيته من 20٪، وعاد نشاط التداولات العقارية على عقار المخازن والحرفي خلال شهر مايو وساهمت التداولات العقارية على الشريط الساحلي في تحسن قيمة إجمالي التداولات العقارية خلال شهر مايو 2013. وفيما يخص توزيع التداولات العقارية وفقا للعقود

تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن حركة التداولات العقارية الإجمالية خلال شهر مايو الماضي ان قيمة التداولات العقارية الإجمالية حققت تحسنا خلال مايو 2013 مقارنة بقيمة تداولات شهر أبريل من عام 2013، حيث بلغ عدد أيام التداول 21 يوما في مايو مقابل 22 يوما في أبريل 2013 مقابل 23 يوم عمل في مايو 2012. وأدى هذا إلى التحسن في قيمة إجمالي التداولات العقارية بنحو 8 ملايين دينار وبنسبة 2,6٪ مقارنة بقيمتها في أبريل 2013، بينما ارتفعت قيمة تصل إلى نحو 79,6 مليون دينار وبنسبة 33,5٪ على أساس سنوي مقارنة بتداولات مايو 2012، لتسجل حوالي 317,6 مليون دينار في مايو 2013 مقارنة بـ 310 ملايين دينار، محصلة لارتفاع قيمة التداول العقاري للسكن الخاص في شهر مايو عن شهر أبريل 2013 باقل من 1٪، بينما انخفضت التداولات العقارية الاستثمارية بنسبة وصلت إلى 11٪. ويغطي هذا التقرير حركة التداولات العقارية الشهرية، ويتضمن تحليلا لها على مستوى التداولات بانواعها السكن الخاص، والاستثماري والتجاري والمخازن والمبيعات العقارية الإجمالية، وذلك بهدف رصد تلك الحركة ومتابعة التغيرات الدورية في سوق العقار المحلي. وأضاف التقرير أن التداولات التجارية سجلت نموا اقتربت نسبيته من 20٪، وعاد نشاط التداولات العقارية على عقار المخازن والحرفي خلال شهر مايو وساهمت التداولات العقارية على الشريط الساحلي في تحسن قيمة إجمالي التداولات العقارية خلال شهر مايو 2013. وفيما يخص توزيع التداولات العقارية وفقا للعقود

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2013/03/31 م

MEENA Real Estate

يسر مجلس إدارة شركة مينا العقارية (ش.م.ك.م) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2013/03/31 م والقرار عقدها في تمام الساعة 10:30 صباحاً من يوم الأحد الموافق 2013/03/30 م وذلك بمقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - بلك 2 - الدور الأول - قاعة (أ) وذلك لمناقشة البنود التالية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 م. والصادقة عليه.
2. سماع تقرير المراقب الشرعي عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 م.
3. الموافقة على تقرير السادة مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 م.
4. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 م. والصادقة عليها.
5. سماع تقرير الجراءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية.
6. مناقشة توصية مجلس الإدارة، بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 م.
7. الموافقة على عدم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 م.
8. السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذوي صلة.
9. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها وذلك وفقاً لما نص عليه المادة رقم 175 من القانون رقم 25 لسنة 2012.
10. تفويض مجلس الإدارة بالقيام بإبرام إتفاقيات لتمويل عمليات الشركة والتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية.
11. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبرام ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013 م.
12. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 31 مارس 2014 م. وخوّل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
13. تعيين أو إعادة تعيين المراقب الشرعي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 م مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
14. إنتخاب مجلس إدارة جديد لفترة الثلاث سنوات القادمة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية - شارع الخليج العربي - جانب المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس هاتف رقم / 22464565 - 22464585

خلال ساعات الدوام الرسمي وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور

مجلس الإدارة

الخالد: مؤسسة البترول لا تألو جهداً في دعم ذوي الاحتياجات

في المجتمع، فإن المؤسسة لا تألو جهداً في تقديم يد العون وتوفير الاحتياجات كافة لذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق بعضاً من طموحاتهم في الحياة». وأشار الخالد إلى ضرورة دعم مؤسسات وهيئات الدولة للمؤسسات المجتمعية المدنية المعنية بفتح ذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتمكنوا بالرعاية الصحية التامة.

مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على التحصيل العلمي، وإكسابهم مهارات جديدة، بالإضافة إلى تزيين المدرسة ببعض الرسومات التعليمية للطالبات داخل وخارج الفصل. وبهذه المناسبة قال الشيخ طلال الخالد «من منطلق المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها المؤسسة، وسعياً لتحقيق هدف دمج ذوي الاحتياجات الخاصة



الشيخ طلال الخالد يسلم قيمة أجهزة كمبيوتر لنوال الشمروخ

«يوني كابيتا» تحصل على ترخيص مزاولة في مركز دبي المالي

دبي المالي العالمي جيفري مؤهل وذو خبرة عالية في هذا المجال. كما أننا نسعى لتكون نموذجاً لشركات الاستثمارات الاستثمارية الإقليمية من خلال تعزيز مفهوم (رد الجميل) للدول التي تنطلق منها أعمالنا». وأضاف: «يؤمن مؤسسو شركة يوني كابيتا للاستشارات المحدودة بأن دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وأسواق منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، توفر فرصاً واعدة للمستثمرين بالاستشارات المالية رفيعة المستوى وتقديم وتنظيم المنتجات المالية والاستثمارية». من جهته رحب الرئيس التنفيذي لسلطة مركز

مدرسة اعتمدها فريق مؤهل وذو خبرة عالية في هذا المجال. كما أننا نسعى لتكون نموذجاً لشركات الاستثمارات الاستثمارية الإقليمية من خلال تعزيز مفهوم (رد الجميل) للدول التي تنطلق منها أعمالنا». وأضاف: «يؤمن مؤسسو شركة يوني كابيتا للاستشارات المحدودة بأن دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وأسواق منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، توفر فرصاً واعدة للمستثمرين بالاستشارات المالية رفيعة المستوى وتقديم وتنظيم المنتجات المالية والاستثمارية». من جهته رحب الرئيس التنفيذي لسلطة مركز



نواف الشمالي مصافحاً جيفري سنجبر

أعلنت شركة يوني كابيتا للاستشارات المحدودة عن افتتاح مكاتب لها في دبي، عقب حصولها على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية لمزاولة أعمالها في مركز دبي المالي العالمي. وقال الرئيس التنفيذي الأول لشركة يوني كابيتا للاستشارات المحدودة نواف الشمالي: «إن الرؤية القائمة على تواجدها في دبي تبلورت من خلال الفرص الفريدة المتاحة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والتي تدعم توسعنا». وتابع الشمالي قائلاً: «إن الأهداف الرئيسية لشركة يوني كابيتا للاستشارات المحدودة تتمثل في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات